العولمة ومقتضيات التنمية البشرية فى شمال أفريقيا

من إعداد : أ.د.فرج عبد الفتاح فرج
مركز البحوث الأفريقية
معهد البحوث والدراسات الأفريقية
جامعة القاهرة

1-مقـدمة :-

لقد شهد العقد الأخير من القرن العشرين سيادة اقتصادات المعرفة على المستوى العالمى ، وأصبح الطريق للاندماج الايجابى فى منظومة الاقتصادات المتقدمة رهناً بما يمكن أحرازه وتحقيقه فى مجال التنمية البشرية من تعليم وصحه وحقوق سياسية ، وقبل كل ذلك زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى .

أدركت دول العالم ومنها بطبيعة الحال دول الشمال الأفريقى (مصر –ليبيا- تونس – الجزائر – المغرب) [1] أهمية الاهتمام بالعنصر البشرى باعتباره أداه التنمية وغايتها غير أن أغلب الدول النامية بشكل عام رغم أدراكها لهذه الحقيقة ظلت تعانى من ضعف مستوى التنمية فى هذا المجال وفقاً لما تشير به المؤشرات الصادرة عن المنظمات الدولية والتى هى أساساً مستقاه من المصادر الوطنية . تقف الندرة النسبية للموارد الاقتصادية فى هذه الدول عائقاً نحو تحقيق التنمية البشرية المنشودة ، رغم أهميتها وإدراك الدول لهذه الأهمية كسبيل للاندماج فى منظومة الاقتصاد العالمى فى عصر يتسم بالكثافة المعرفية على مستوى الإنتاج السلعى .

تهدف هذه الورقة لعرض وتحليل حالة التنمية البشرية فى دول شمال أفريقيا كما ترسم سبيل تحقيق هذه التنمية فى ظل الندرة النسبية للموارد من ناحية وظروف العولمة من ناحية أخرى .

تم تقسيم الورقة للأقسام الرئيسية التالية ، فضلاً عن المقدمة والخاتمة وقائمة المراجع :-

القسم الأول: أهمية التنمية البشرية كمحور فاعل للاندماج فى الاقتصاد العالمى .

القسم الثانى: حالة التنمية البشرية فى شمال أفريقيا ، وتفسير اتجاهاتها .

القسم الثالث: تعزيز عوامل النجاح وتحقيق التقدم فى مجال التنمية البشرية فى دول شمال أفريقيا .

2- أهمية التنمية البشرية كمحور فاعل للاندماج فى الاقتصاد العالمى

2-1 أوضاع التنمية فى دول الشمال الأفريقى

يعيش فى دول إقليم الشمال الأفريقى حوالى 150 مليون نسمة ، يمثلون قرابة خمس سكان القارة ، وقد بلغ متوسط الفرد من الناتج المحلى الإجمالى (World Bank, 2002:5) 1630 دولار أمريكى فى عام 2000 ، وهو ما يمثل أكثر من ضعف متوسط نصيب الفرد فى القارة الأفريقية ككل ، إذ بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى فى القارة فى ذات العام 671 دولار أمريكى فى السنة . وإذا كانت دول الشمال الأفريقـى وفقـاً لمقياس متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى (رغم ما يعترى هذا المقياس من عيوب) هى أفضل حـالاً مـن دول أفريقيا جنوب الصحراء ، والذى بلغ متوسط نصيب الفرد فيها من الناتج المحلى الإجمالى عن العام نفـسه 299 دولار – (بعد استبعاد جمهورية جنوب أفريقيا) ، فإن أغلب هذه الدول وقد ارتبطت بعـضوية منظمـة التجارة العالمية من ناحية ، وباتفاقات الشراكة مع الاتحاد الأوروبى من ناحية أخرى .

ان دول الشمال الأفريقى إذا ما وضعت فى مقارنات أخرى مع باقى دول العالم ، فأن الصورة لا شـك سوف تكون فى غير صالحها ، أن أجراء المقارنة هنا يجد أساسه فى اتجاه دول الشمال الأفريقى للاندماج فـى السوق العالمى أو على الأخرى أنها قد أندمجت بالفعل فى الاقتصاد العالمى أن هذا الاندماج يقوم بالأساس على المنافسة وتقسيم العمل على المستوى الدولى ، ولا شك أن تقسيم العمل على المستوى الدولى سوف يترك تأثيره على عملية التنمية ، ومن ناحية أخرى فأن المنافسة يفترض قيامها بين الأنداد أى تحقيق شرط التكـافؤ لـذلك بالمطلوب هو تعظيم المنافع من هذا الاندماج .

أن الصورة التى يمكن أن نشتق منها حال دول الشمال الأفريقى توضحها تقارير التنمية التـى ينـشرها البنك الدولى (World Bank,2000:279-275) بشكل دورى سنوياً ، إذ يتضح وفقاً لمعيار متوسـط نـصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى أن هذه الدول تأتى ضمن دول مجموعة الدخل المتوسـط المـنخفض ، وفقـاً لترتيب البنك الدولى عام 1999 بحسب معيار متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى فأن دول الدراسة كان ترتيبها على مستوى 206 دولة على النحو التالى تونس تأتى فى المرتبة رقم 101 ، الجزائر فى المرتبـة رقم 115 ، مصر فى المرتبة رقم 120 ، المغرب فى المرتبة رقم 126 ، ليبيا ، غير متاح بيانات كافية عنها ، غير انه وفقاً لتقرير التنمية البشرية عام 2003 فان تعديل قيمة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى لمعـادل القوى الشرائية للدولار الأمريكى قد أعطى صورة مختلفة عن ذلك المقياس الذى يعتمده البنك الدولى فى اصدار تقارير التنمية فى العالم . لقد أوضح تقرير التنمية البشرية ان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمـالى طبقاً لمعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكى فى هذه الدول على التوالى هـو 6390$ ، 6090$ ، 3520$ ، 3600$

أما إذا انتقلنا للمؤشر الثانى من مؤشرات التنمية البشرية ، وهو متوسط العمر المتوقع عنـد المـيلاد ، فسوف نجده على النحو التالى : الجزائر 69 سنة للذكور ، 72 سنة للإناث – مصر 59 سنة للذكور – 65 سنة للإناث – المغرب 65 سنة للذكور – 69 سنة للإناث – تونس 70 سنة للذكور – 74 سنة للإناث – ليبيا ذكور وإناث فى المتوسط 70 سنة) ذلك فى الوقت الذى بلغ فيه العمر المتوقع بالنسبة للمجموعة الدخيلة التى تنتمـى إليها هذه البلدان 67 سنة للذكور ، 74 سنة للإناث ، وفى الولايات المتحدة 75 سنة للذكور – 80 سنة للإناث ، المملكة المتحدة 75 سنة للذكور – 80 سنة للإناث ، وفى ألمانيا 74 سنة للذكور – 80 سنة للإناث . أن العمر المتوقع عند الميلاد يعكس مدى أهتمام الدولة بالرعاية الصحية فى السابق واللاحق للأمراض (الوقاية – العلاج) كما يعكس العمر المتوقع عند الميلاد حالة التغذية وما يحتاجه الإنسان من سعرات حرارية لكى يمارس حياتـه كشخص منتج على وجه الاعتياد ، وفضلاً عن ذلك فأنه يعكس مدى تمتع الإنسان بالعيش فى بيئة خاليـة مـن التلوث الحالى للأمراض ، وأخيراً فأنها تعكس مدى الاستقرار النفسى الذى يجب أن يتمتع به الإنسان فى حياته لكى يحيا حياة مستقرة .

أما من ناحية التعليم وهو المؤشر الثالث الذى أخذت به تقارير التنمية ، فأن ما خصصته دول الدراسـة للإنفاق العام على التعليم كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى فهى على النحو التـالى الجزائـر 5.1% ، مـصر 4.8% ، المغرب 5% ، تونس 7.7% ، كما بلغت نسبة الملتحقين فى المجموعات العمرية المختلفة بمرحلتـى التعليم الإبتدائى والثانوى ما يلى الجزائر: الثانوى 69% ، الإبتدائى 96% - مصر: الثانوى 75% ، الإبتـدائى 95% - المغرب: الثانوى 38% ، الإبتدائى 77% - تونس: الثانوى 74% ، الإبتدائى 100% .

أن التسرب من التعليم الإبتدائى رافد أساسى من الروافد المغذية للأمية ، ولمكافحة الأمية يجب أن تكون نسبة استيعاب المجموعة العمرية فى التعليم الإبتدائى 100% على النحو الذى تقدمه الإحصاءات عـن الـدول المتقدمة ، أما التعليم الثانوى بأنواعه المختلفة فأن التسرب منه يعنى تغذية سوق العمل بعمالة غيـر مؤهلـة أو مدربة لممارسة الحرف ، وبالتالى فهى تمثل عبء على سوق العمل لما تحتاجه هذه العمالة مـن تـدريب قـد يكتسب بطرق غير علمية وتظل هذه العمالة تمارس أعمالها بطرق متخلفة . فالننظر مثلاً على سـبيل المثـال للحرف فى الولايات المتحدة الأمريكية ، إذ لا يستطيع صاحب الحرفة أن يمارس حرفته إلا إذا حـصل علـى تأهيل علمى لممارسة هذه الحرفة ، وهو تأهيل يتم فى معاهد علمية متخصصة (نـسبة التعلـيم الثـانوى فـى الولايات المتحدة الأمريكية 96% ، وفى المملكة المتحدة 92%) .

2-2 اقتصادات المعرفة وارتباطها بمستوى التنمية البشرية:-

اتسمت عمليات الانتاج السلعى والخدمى منذ بداية الربع الأخير من القرن العشرين بعدة سمات أساسـية ميزتها عن تلك العمليات التى كانت تتم منذ بداية الثورة الصناعية فى منتصف القرن الثـانى عـشر – وفـى منتصف القرن العشرين . لقد سيطرت الآلية على عملية الإنتاج وكان اكتشاف البخار كقوة دافعة هو المحـرك

الأساسى للثورة الصناعية ، إلا أنه بانتهاء الحرب العالمية الثانية بزغ عهد جديد فى عمليات التصنيع ألا وهو عهد الثورة الأوتوماتيكية ، إذ تسمح هذه الأخيرة باتمام عدة عمليات مركبة دون تدخل الإنسان وهى عمليات يختلط الجهد العضلى مع الجهد الذهنى (مرسى ، 1990:) .

أن التقدم الذى شهده العالم فى مجال نقل المعلومات ، وثورة الاتصالات ، وما أفرزه هذا التقدم من تطبيقات تكنولوجية باتت مستخدمة من قبل المجتمع الإنسانى قد أفرز عدة سمات أساسية ميزت الاقتصاد العالمى . فالاقتصاد العالمى فى الوقت الراهن يشهد بزيادة التبادل السلعى كثيف المعرفة ، فالنظر إلى صفقات التجارة الدولية فى مجال سلع المنتجات الإلكترونية ، الاستهلاكى المعمر منها ، أو الإنتاجى . أن كثيراً من التطبيقات التكنولوجية والتى كانت معروفة منذ الثورة الصناعية الأولى قد لحقها التطور التكنولوجى لقد كان اكتشاف الترانستسور فى بداية خمسينيات القرن العشرين بمثابة فتح جديد فى عالم تكنولوجيا الاتصالات والمعرفة . أيضاً فالنظر إلى قيمة السلع التى يتم تبادلها على المستوى العالمى فالمادة الخام أصبحت تشكل جزءاً يسيراً من قيمة هذه السلع ، (مرسى ،1990:47-48) ، أما تشكيل السلعة بالطرق العلمية والفنية فهو يعتمد على المعرفة وما تخلقه هذه المعرفة من قيمة مضافة عالية .

لقد أنتجت الثورة المعلوماتية تغييرات فى مجالات ثلاثة رئيسية مرتبطة بعملية التنمية البشرية ، حيث تغير هيكل الانتاج الصناعى على المستوى العالمى ، وتغير هيكل قوة العمل ، كما تغير هيكل الموارد .

لقد تبدل هيكل الإنتاج وطرأت عليه تغيرات جعلت من صناعة الخدمات صناعة رائدة بعد أن كان الإنتاج الصناعى السلعى هو القطاع الرائد – ويتبلور الإنتاج المعرفى كسلعة من السلع التى يتم تبادلها بديلاً عن السلع المادية الملموسة ، ولا شك أن عملية الإنتاج المعرفى تعتمد على التقدم الذى يتحقق فى مجال التنمية البشرية ، كما أن صناعات مثل صناعة التأمين والبنوك والخدمات والتجارة – باتت من الأهمية فى تكوين الناتج المحلى للدول ، وهو الأمر الذى يعكس أهمية التنمية البشرية باعتبار أن الإنسان هو المحرك الأساسى لمثل هذه الصناعات من خلال جهده الذهنى . (مرسى 1990: 61-62) .

أما هيكل قوة العمل ، فإذا كان تغيره قد جاء بشكل غير مباشر من خلال تأثير الثورة المعلوماتية ، إلا أننا نرى أن تغير هيكل الإنتاج كان له الأثر المباشر فى تغير هيكل قوة العمل – فالصناعات الحديثة سواء كانت فى مجال الإنتاج السلعى أو فى مجال الإنتاج الخدمى باتت فى حاجة لعمالة تستطيع تشغيل الآلات الأوتوماتيكية ، وأصبحت مهارة الحرفة غير مطلوبة ، فاستخدام الإلكترونيات من شأنه أتمام عدة عمليات فى وقت أقل ، ومدته أكثر ، فالنظر للعمليات الحسابية وطريقة استخراجها من أجهزة الحاسب الآلى ، إذ يقوم مشغل الحاسب بإدخال بياناته ثم يستخرج نتائجه ويطبعها دون حاجة لعمليات جمع أو طرح يدوى . غير أن استخدام الأوتوماتيكية فى الإنتاج الصناعى والخدمى قد ترتب عليه ضعف فى العلاقة بين الإنتاج والعمالة ، لقد كان الطلب على العمالة يشتد فى فترات الرواج ، ويتراخى فى فترات الكساد ، إلا أنه مع التقدم العلمى أصبحت هذه العلاقة أضعف عن ذى قبل ، إذ تقوم التكنولوجيا الجديدة بخلق فرص عمل جديدة هى فى حقيقتها أقل التى

كانت متاحه فى عهد الثورة الصناعية الأولى إلا أنها فرص تحتاج قدر كاف من التعليم والتدريب يسمح بوجود مشغلين (Users) لتشغيل الآلات المتقدمة . (مرسى 1990: 64-65) وأخيراً فأن تغير هيكل الموارد قد أرتبط أيضاً بالثورة المعلوماتية كنتيجة من نتائجها ، لقد سمح التقدم العلمى بتحقيق وفورات فى اسـتخدام المـوارد ، وخفض فى الفاقد والتالف منها (مرسى 1990: 65) ، بل تحقيق خفض فى المستخدم فيها بعـد تقـديم أشـكال جديدة من المنتجات التكنولوجية عالية التقنية . فعلى سبيل المثال فأن استخدام الشبكة الدولية للمعلومات من شأنه خفض الطلب على أوراق الطباعة . لقد أصبحت المعرفة مورداً أساسياً من موارد الثروة ، بل أن أهميـة هـذا المورد تتزايد بتزايد التقدم العلمى .

ومن ناحية أخرى فأن صادرات الدول المتقدمة تعتمد بالأساس على صادرات فروع الشركات متعـددة الجنسية التى تعمل داخل أراضيها ، وهى بطبيعة الحال شركات تنتمى فى أغلبها وفقاً لدولة المركز لمجموعـة الدول الصناعية المتقدمة .

لقد فازت دول الشمال الغنى بثمار هذه الثورة المعلوماتية ، ولم يأت فوزها بهذه الثمار عن صدفة وإنما جاء كنتيجة طبيعية للاهتمام بمجال البحث والتطوير وما يلزم هذا المجال من تقدم فى التنمية البشرية . ويكفـى النظر لقائمة الصادرات السلعية عالية التكنولوجيا للتعرف على موقع دول الشمال الأفريقـى فـى إطـار هـذه المنظومة العالمية ، فالصادرات كثيفة المعرفة كنسبة من صادرات الصناعة التحويلية كانت فى الجزائـر 1% ، مصر صفر % ، المغرب صفر % ، تونس 2% وفقاً لبيانات عام 2000(World Bank 2002) ، ذلك فـى الوقت الذى بلغت فيه نسبة هذه الصادرات فى دول مثل تايلاند 31% ، الولايات المتحـدة الأمريكيـة 33% ، بريطانيا 28% ، سنغافورة 59% ، الفلبين 71% ، النرويج 16% عن ذات العام ، أما هذه النسبة على مستوى مجموعات من الدول فقد كانت 20% فى مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض ، وهى ذات المجموعة التى تنتمى إليها دول الشمال الأفريقى ، 12% فى دول أمريكا اللاتينية والكاريبى . وإذا كانت النسب المئويـة وفقاً لهذا المؤشر ليست معياراً للمقارنة يمكن الاعتداد به لبيان حجم وقيمة صادرات الدول مـن الـسلع عاليـة التقنية ، فلنا أن نتخيل مقدار حجم صادرات الولايات المتحدة مثلاً المطلق من السلع كثيفة المعرفة ، حتـى لـو كانت نسبة هذه الصادرات أقل من الفلبين أو سنغافورة .

3- حالة واتجاهات التنمية البشرية فى دول شمال أفريقيا

نتناول فى هذا القسم من الدراسة أوضاع التنمية البشرية من خلال المؤشرات الفرعية التى يقوم علـى أساسها اشتقاق قيمة دليل التنمية البشرية على النحو الذى يتبعة برنامج الأمم المتحدة الإنمائى UNDP ، يلـى ذلك تحليل اتجاهات دليل التنمية فى دول الدراسة

3-1 التنمية البشرية من خلال المؤشرات الفرعية لدليل التنمية

يقوم دليل التنمية البشرية فى تركيبة على ثلاث مؤشرات فرعية هى دليل العمر المتوقع ، ودليل التعليم ، ثم أخيراً دليل الناتج المحلى الإجمالى معدلاً لمتوسط نصيب الفرد من هذا الناتج بما يعادلة من قـوة شـرائية بالدولار الأمريكى (أنظر الملحق رقم "2") .

3-1-1 دليل متوسط العمر المتوقع : يقدم هذا الدليل نتيجة ما تبذله دولة من الدول فى

مجال الرعاية الصحية بكل جوانبها سواء كانت رعاية سابقة للمرض أو لاحقة له (وقاية او علاج) ، فزيادةالعمر المتوقع أن يعيشة إنسان ما عند ميلاده يعكس مدى اهتمام الدولة بأحوال مواطنيها ومدى ما تبذله فى سبيل الحفاظ على صحتهم العامة ، فهو مؤشر يعكس الإهتمامات الصحية والبيئية ، والإهتمام بالبنية الأساسـية من مرافق ونقل وتوفير لمياه صالحة للشرب وصرف صحى ، وكافة الجوانب التى من شأنها أن تطيل من عمر الفرد.

يوضح الجدول رقم (1) بالملحق رقم (1) دليل متوسط العمر المتوقع لدول شمال أفريقيا ويتضح منه أن مؤشر دليل العمر المتوقع فى هذه الدول أعلى من باقى مجموعة دول التنمية البشرية المتوسطة فـى اطارهـا التجميعى ، إذ بلغت قيمة هذا الدليل فى مجموعة الدول المذكورة 0.70. على حين جاءت قيمة دليل التنمية فـى أقل الحالات المعروضة من دول شمال أفريقيا 0.72 (حالة مصر – حالة المغرب) ، وهو مايعكس التحـسن النسبى لدول الدراسة على مستوى المجموعة التى تنتمى اليها (مجموعة التنمية البشرية المتوسطة) ، امـا اذا تمت مقارنة قيمة هذا الدليل فى دول الدراسة لمجموعة دول التنمية البشرية المرتفعة يتضح وجود فارق لـيس بالهين ، اذ بلغ هذا الفارق فى احسن الحالات 0.08 بنط مئوى ، وهى قيمة يمكن الإعتداد بها اذا ما أدركنـا ان الجهد المطلوب تحقيقة لزيادة العمر المتوقع عند الميلاد هو جهد مركب لاتصاله باكثر من مجال من المجـالات ذات الصلة بالصحة العامة ، فضلا عن الوقت الذى يحتاجه هذا الجهد لكى يتم جنى ثماره .

ان الإصلاحات المطلوبة فى المجالات الإقتصادية والإجتماعية من شأنها ان تزيد من الـدخل القـومى على المستوى الكلى ، وتزيد من دخل الأفراد وبالتالى تمكنهم من زيادة الإهتمام بشئونهم الصحية (Wakhrey , 1995)

2-1-2 دليل التعليم

يستند دليل التعليم لمؤشرين أساسين هما نسبة البالغين الذين لديهم إلمام بالقراءة والكتابة مـن مجمـوع عمر البالغين ، فضلا عن نسبة عدد الملتحقين بالتعليم فى المجموعات العمرية المختلفـة ، وان كـان المؤشـر الفرعى الثانى له نصف اهمية المؤشر الفرعى الأول (نسبة البالغين الذين لديهم إلمام بالقراءة والكتابة).

وعلى ذلك فالمؤشر فى مجملة يعكس حالة الأميه فى القراءة والكتابة باكثر مما يعكـس حالـه التعلـيم ويتضح من الجدول رقم (1) بالملحق رقم (1) ان قيمة دليل التعليم جاءت فى دول شمال افريقيا اقل من قيمـة

دليل مجموعة التنمية البشرية المتوسطة (فيما عدا ليبيا) ، وهو الأمر الذى يعكس ضرورة الإهتمام بأوضاع التعليم بشكل عام ، ومحو أميه القراءة والكتابة بشكل خاص .

يتضح الفارق بين دول الشمال الأفريقي من ناحية ومجموعة دول التنمية البشرية المرتفعة من ناحية اخرى اذ بلغت قيمة دليل التعليم فى هذه المجموعة 0.91 على حين كانت فى مصر 0.50 ، والمغرب 0.63

ان اهتمام الدولة بالتعليم ينعكس فى مقدرتها على استيعاب المجموعات العمرية فى المراحل التعليمية المقررة لكل مجموعة ، وفى نوعية التعليم الذى تقدمة الهيئة التعليمية للدارسين ، اما مسأله التسرب من التعليم وعلى الأخص فى المرحلة الأساسية فهى مسئولية الدولة والمجتمع معاً ، اذ يجب ان تتضافر الجهود بين الدولة والأسرة والجمعيات غير الحكومية للقضاء على ظاهرة التسرب من التعليم الأساسى ، إذ أن هذا التسرب هو الرافد الأساسى لتغذية الأمية .

ان نوعية التعليم الذى تقدمة الدولة لأبنائها يختلف بإختلاف التخصصات ، غير أنه فى المراحل الأولى من التعليم قد تكون الجدية هى العنصر الفاعل فى تخريج دارس ملم بقواعد لغته واصول تاريخة ، وثقافتة العامة فضلا عن بعض القواعد الأساسية للحساب ، اما اذا تدرجنا بمراحل التعليم حتى الجامعة وبالذات مراحل الدراسات العاليا فيها فجامعاتنا مازالت فى حاجة للتطوير لكى تساير جامعات الدول المتقدمة . ان الأمر الذى لاشك فيه ان هذا التطوير يحتاج لموارد مالية قد تعجز الدول عن توفيرها فى ظل مشكلات العجز فى الموازنات العامة ، وتطبيق البرامج الإقتصادية للتكيف الهيكلى ، (Reimers , 1991) وهنا فان الدعوة لمساهمات المجتمع المدنى فى تمويل الجامعات الأهلية ، وضبط حركة الجامعات الخاصة هى كلها شروط واجبة التحقق [(2)]

3-1-3 دليل الناتج المحلى الإجمالى لمتوسط نصيب الفرد معدلاً بالقوة الشرائية للدولار الأمريكى

وهو المؤشر الفرعى الثالث الذى يقوم علية دليل التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى إذ يعتمد البرنامج دليل الناتج المحلى الإجمالى لمتوسط نصيب الفرد معدلاً بالقوة الشرائية للدولار الأمريكى . ويستمد المؤشر فكرتة الأساسية من فرض قوة انخفاض القيمة الحدية للنقود بزيادة كميتها لدى الفرد ، وهو فرض صحيح اذا ما ظلت دالة الهدف للأفراد ثابتة ، غير ان الإنسان بطبيعتة النفسية والسلوكية وخصائص حاجاته الإنسانية سرعان ما تتبدل دوال اهدافة.

يقدم الجدول رقم (1) بالملحق رقم (1) قيمة دليل الناتج المحلى الإجمالى ، وهى فى ثلاث حالات (ليبيا – تونس – الجزائر) أعلى من قيمة هذا الدليل فى مجموعة دول التنمية البشرية المتوسطة غير أن كل حالات الدراسة دليلها فى الناتج المحلى الإجمالى أقل من قيمة هذا الدليل بالنسبة لمجموعة دول التنمية البشرية المرتفعة.

ورغم ان هذا المؤشر يتمتع بأهمية نسبية متساوية مع الأهمية بالنسبة للمؤشرين الأخرين (دليل العمر المتوقع ، دليل التعليم) غير أننا نرى انعكاس أهمية على قيمة الدليلين المذكورين فمن خلال متوسط نصيب

الفرد من قيمة الناتج المحلى الإجمالى ، يستطيع الإنسان أن يوجه جزء من هذه القيمة للتعلـيم والـصحة ، ان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى يظل معياراً هاماً وصالحاً لقياس درجة التنمية البشرية اذا مـا ابتعدنا به عن القيم الشاذة التى تؤثر فى مصداقية المتوسط الحسابى للحكم على العينات أو المجتمعات . ان هذه القيم الشاذة تتأتى من سوء توزيع الدخل ، فالعدالة فى توزيع الدخل واقتراب معامل جينى مـن قيمـة الواحـد الصحيح تجعل متوسط نصيب الفرد معياراً هاماً للحكم على مستوى التنمية البشرية .

ان زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى تعنى زيادة قيمة هذا الناتج بمعدلات تزيد عن معدلات زيادة عدد السكان . ان البعض يستخرج من هذه المقدمة نتيجة سريعة ألا وهى ضرورة خفض معـدل النمو السكانى . ان هذه النتيجة تنظر للسكان باعتبارهم جمهور من المستهلكين فقط غير ان حقيقة الأمر تقـرر بأن التنمية لا تتم الا بالإنسان وللإنسان وهذا يعنى زيادة عدد السكان إذا ارتبطت بزيادة إنتاجياتهم فهذا معناه أن الناتج المحلى الإجمالى سوف يزيد بمعدلات أسرع من معدلات النمو السكانى ، وهو الأمر الذى يحقق الزيـادة فى متوسط نصيب الفرد من الناتج ، وتظل قضية العدالة فى التوزيع محور التفكيـر لـدى الفلاسـفة وعلمـاء السياسة ، وأيضا لدى علماء الإقتصاد .

إن الأداء الإقتصادى فى دول الشمال الأفريقي يقوم على سياسة الانفتاح على العالم الخـارجى ، وهـى سياسة أصبحت من دعائم النظام العالمى ولا تستطيع دولة من الدول أن تنفصل عنها ، غير أن إشكالية الإندماج تكمن فى ضرورة تعظيم الفرص المتاحة منه .

يقدم الجدول رقم (2) بالملحق رقم (1) اطاراً عاماً للعلاقات الإقتصادية الدولية فى دول شمال أفريقيا ، ويتضح منه أن تجارة المنتجات المصدرة تحت وصف صادرات من المواد عالية التقنية كنسبة من الـصادرات المصنعة ، هى تجارة ضئيلة للغايه ففى عام 1990 ثلاث دول من الخمس كانت النسبة فيها صفر % وفى عام 2001 لم تتجاوز دولتين منهما نسبة الـ 5 % (مصر) أما المغرب فان الإحصاءات تفيد بـان صـادرتها عالية التقنية كنسبة من الصادرات المصنعة قد قفزت من الصفر الى 11% على حين زادت هـذة النـسبة فـى تونس من 2% الى 3% بمقدار بنط مئوى واحد أى بنسبة 50 % أما الصادرات من المواد الأوليـة فمازالـت تسيطر على نسبة تزيد عن 50 % فى كل من مصر والجزائر على حين بلغت هذه النـسبة فـى دول التنميـة البشرية المرتفعة 16 %

ان خطورة الاعتماد على المواد الخام فى الحصول على النقد الاجنبى اللازم لتغطية عمليات الإستيراد تكمن فى امكانية نضوب المواد الخام من ناحية ، ومن ناحية أخرى امكانية تذبذب اسعارها بل تـدهورها فـى كثير من الأحيان ، ان المواد الخام التى يتم تصديرها ينظر اليها فى دولنا تعامل بإعتبارها دخلا وهى فى حقيقة الأمر ليست كذلك فهى ثروه تغير شكلها من مخزون فى باطن الأرض الى سيوله نقدية ، وهذة الأخيرة يجب أن تعامل باعتبارها ثروة وليست دخل أى يجب أن تستثمر جميعها لكى تولد الدخل المنتظر منها مع الحفاظ علـى قيمتها اذ انها ملك للأجيال القادمة .

3-2 اتجاهات دليل التنمية البشرية :

تفيد البيانات الإحصائية المنشورة أن تقدماً ما قد تحقق فى دليل التنمية البشرية فى كل مـن تـونس – الجزائر - مصر – المغرب ، أما ليبيا فغير متاح عنها بيانات الا فى عام 2001 . والسؤال الذى يطرح نفسة فى هذا المقام الى أى مدى يمكن الإعتداد بالتقدم الذى حدث فى هذا المجال عند الدخول فـى مجـال منافـسة العالمية ؟ ان السؤال لايغلق الباب أمام هذه المنافسة ، وانما يقصد من اثارته الإنتقـال لـسبل تحقيـق التنميـة البشرية ودفعها للأمام على النحو الذى نعرضة فى القسم التالى . يقدم الجدول رقم (3) بـالملحق رقـم (1) تطوراً لقيمة دليل التنمية البشرية لدول الدراسة فى ست سنوات وقد قمنا باستخراج الوسط الهندسى لهذه القيمـة فى الصيغة

$$\sqrt[ن]{\text{حاصل ضرب قيمة الدليل لعدد ن من السنوات}}$$

وجاءت نتيجة الوسط الهندسى لقيمة الدليل على النحو التالى : 0.627 ، 0.613 ، 0.539 ، 0.516 فى كل من تونس ، الجزائر ، مصر ، المغرب على التوالى ولإجراء المقارنة مع حالات أخرى فقد تـم حـساب الوسـط الهندسى فى حالات أخرى لدول تنتمى لمجموعة دول التنمية البشرية المرتفعة . وقد اتضح منها ان قيمة الوسط الهنسى لهذا الدليل عن ذات السنوات هى 0.902 ، 0.885 ، 0.875 ، 0.847 فى كل من الولايات المتحـدة ، فرنسا ، أسبانيا ، ايطاليا ، اسرائيل على التوالى .

يتضح من تحليل اتجاهات التنمية البشرية ان معدلات نمو دليل التنمية البشرية فى دول مجموعة التنمية المرتفعة هو اسرع من معدل نمو هذا الدليل فى مجموعة دول الدراسة رغم ما طرأ عليه من تحسن خلال الفترة منذ عام 1975 حتى عام 2001 على النحو الذى يوضحة الجدول رقم (3) بالملحق رقم (1) ، وهو الأمر الذى يفرض التحدى على دول الشمال الأفريقى لكى تندمج فى الإقتصاد العالمى .

4-تعزيز عوامل النجاح وتحقيق التقدم فى مجال التنمية البشرية فى شمال أفريقيا :-

لقد هيأت الحكومات فى دول شمال أفريقيا الإطار التشريعى اللازم لتحقيق التقدم فـى مجـال التنميـة البشرية فى ظل الظروف العالمية الراهنة ، ومن ناحية أخرى فقد اجازت السلطات التشريعية فى هذه الدول تلك الأطر التشريعية . وعلى المستوى العالمى فقد بذل جهد كثيف فى هذا المجال سواء على المستوى القـارى أو على المستوى الثنائى بين بلدان شمال افريقيا والإتحاد الأوروبى ، وأخيراً فقد صدر فى أكتوبر 2001 وثيقة تعد الأهم فى كل هذه الوثائق ألا وهى وثيقة مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا " النيباد " ، نتناول فى هذا القـسم من الدراسة الخطوات الإجرائية اللازمة لتحقيق التقدم فى مجال التنمية البشرية على مـستوى دول الدراسـة ، لذلك فسوف نعرض فى فرع أول الجهود اللازمة على المستوى الوطنى ، ثم يلى ذلك الجهود اللازمـة علـى المستوى القارى.

4-1 الجهود اللازمة على المستوى الوطنى

ان الأخذ ببرامج التكيف الهيكلى ، بات أحد الشروط اللازمة التطبيق فى السياسات الإقتصادية الداخليـة حتى تتمكن الدول المعنية من التفاعل مع المجتمع الدولى . ان هذه البرامج تقوم فـى جوهرهـا علـى شـقين أساسيين هما الإستقرار والتكيف . ان الإستقرار وفقاً لهذه البرامج يستهدف التوازن المالى والتوازن النقدى ، اى بعبارة أخرى خفض عجز الموازنة العامة ، والتحكم فى الإصدار النقدى للنقود من خلال استناد هذا الإصـدار لرصيد من العملات الأجنبية يمثل حقوقاً للدولة المعنية والتزاما على العالم الخارجى ، وهو الأمر الذى يتحقـق من خلال زياده قيمة مجموع الأرصدة الدائنة المستقلة فى ميزان المدفوعات عن قيمة مجموع الأرصدة المدينـة المستقلة ، وبعبارة أبسط زيادة قيمة الصادرات السلعية والخدمية عن قيمة الواردات الـسلعية والخدميـة ، مـع تحقيق رصيد دائن لصالح الدولة المعنية من تدفقات موارد النقد الأجنبى للداخل.

أما برامج التكيف فهى تقوم على أساس نموذج يقرر بأن زيادة الإستثمارات المخططة عن المـدخرات المتحققة يعنى زيادة قيمة الواردات السلعية والخدمية عن قيمة الصادرات السلعية والخدمية بعد جمـع رصـيد تدفقات رأس المال اذا كان مدينا وطرحة اذا كان دائنا ، وعلى ذلك فان شروط برامج الأستقرار التى يـدعمها صندوق النقد الدولى تتقاطع مع شروط برامج التكيف التى يدعمها البنك الدولى . وامام اشكالية خفض الطلـب الكلى بشقية العام والخاص . تلجأ الحكومات لترشيد انفاقها بالتخلى عن بعض المشروعات التى كانت تمتلكها أو حتى تلك المشروعات التى كانت تزمع القيام بها وذلك لإتاحة الفرصة للقطاع الخاص لكى يـدخل الـى تلـك المجالات التى تخلت عنها الحكومات بفعل فرضية الإزاحة .

ان تطبيق هذه البرامج أسفر عن تدنى الرعاية الصحية والتعليمية المجانية ، وظهرت بكثافة نسبة أكثـر من ذى قبل المستشفيات الخاصة التى تقدم العلاج بالمقابل المادى ، كذلك أيضاً انتشرت المـدارس الخاصـة ، ناهيك عن الجامعات . أما من حيث تحقيق معدلات النمو فى الناتج المحلى الإجمـالى ، فهـى لاتتناسـب مـع

معدلات نمو السكان ذلك بفعل عدم التحسن فى الإنتاجية الحديه لعنصر العمل ، وامام هذه المشكلات الناجمة عن سياسات هى من قبيل المعطيات الدولية ، فان الدور الفاعل للحكومات فى مراقبة الأسواق وتطبيق التشريعات يجب تفعيلة باكثر مما هو عليه الأن ، فالقضاء على التهرب الضريبى والجمركى من شأنه زيادة الموارد السيادية للدولة ، وهو الأمر الذى يهئ فرصة لإعادة توزيع الدخل فى ظل ظروف دولية نجم عنها زيادة معدلات البطالة على المستوى العالمى . ان محاربة الفساد فى كل صورة واشكاله هو المهمة المقدسة للحكومات والى جانبها تأتى الرقابة الشعبية .

أما على مستوى القطاع الخاص ، فان هذا القطاع علية الأهتمام بعمليات البحث والتطوير Researches and Develpement ، كذلك ايضاً اتساع المجال لتدريب العاملين من شأنه زيادة إنتاجية عنصر العمل الأمر الذى ينعكس فى زيادة انتاجيته .

وعلى المستوى الشعبى فان الجمعيات غير الحكومية NGOs عليها ان تمارس دورها فى التوعية بأهمية التعليم والثقافة والإهتمام بالرعاية الصحية ، وفتح مجالات الرزق من خلال المشروعات التى يمكن تمويلها ذاتياً من المجتمعات المحلية .

ان هذه الإجراءات يجب ان تكون تحت الرعاية الحكومية ، توجهها وتراقب تنفيذها ، واننا نرى ان ذلك لا يتنافى مع قيم الديمقراطية المنشودة ، بل أنه يعززها .

2-4 الجهود اللازمة على المستوى القارى

تعد وثيقة مبادرة النيباد أحدث واهم مبادرات التنمية الأفريقية ، تحتوى هذه المبادرة على عده مبادرات فرعية ، منها مبادرة التنمية البشرية وهى مبادرة تهتم بمختلف جوانب التنمية البشرية من رعاية صحية ، وتعليم وحقوق للمرأة والطفل وغير ذلك من المجالات التى تدخل فى نطاق التنمية البشرية

لقد قدمت هذه المبادرة لمجموعة دول الثمانية يوم 27 يونيو 2002 فى كندا بهدف اعتمادها ، والحصول على تسهيلات أئتمانية ، ودعم تنموى فى شكل مساعدات إنمائية حتى تستطيع دول القارة ان تخفض من معدلات الفقر ، وتعيد هيكله اقتصادها بما يهيأ لها النفاذ للأسواق الخارجية . غير ان استجابة دول الثمانية لهذه المبادرة كانت اقل مما توقعه المجتمع الأفريقى ، حيث تقرر تشكيل آلية لمراجعة الأداء فى داخل دول القارة بمعرفة دول القارة ذاتها (آلية مراجعة النظراء) ، فاذا ما قامت دولة بإستيفاء الشروط السياسية الخاصة بتحقيق الديمقراطية والحكم الجيد ، والثقافة فانها تكون مهيئة للإستفادة من مساعدات المجتمع الدولى

ان الشروط التى تضمنتها مبادرة النيباد فى مجال الإصلاح السياسى ومجال الإصلاح الإقتصادى يكون من المفيد تطبيقها على مراحل وهنا فسوف تكون المساعدات الإنمائية المطلوبة (64 مليار دولار لتحقيق معدل متوسط للنمو 7% خلال الخمسة عشر عاما التالية لإعتماد المبادرة) رهناً لتحقيق هذه الشروط وهو الأمر الذى يعوق من مسيرة التنمية .

ان الإتجاه لإقامة الحوار والعلاقات (جنوب / جنوب) أى العلاقات البينية بين دول القارة من خـلال تحقيق التكتلات الإقتصادية الأقليمية واقامة المشروعات المشتركة وتبادل الخبرات الفنية هو الـسبيل لخـروج افريقيا من أزماتها وتحقيق التنمية البشرية المطلوبة.

خاتمة البحث

ان النتيجة الأساسية المستخرجة من البحث هى ضرورة العمل على المستوى الوطنى والمستوى القارى لتحقيق التنية البشرية كما ان هذه التنمية تعد أحد اهم الشروط اللازمة للإنخراط فى المجتمع الدولى واقتصادات العولمة التى تقوم اساساً على المعرفة .

لقد انقضى زمناً كانت المادة الخام هى محور عمليات النهب الإستعمارى ، وأصبحت العقول هى محور هذا الأهتمام ، سواء باستقطاب أبناء دول العالم الثالث من النابغين ، أو أخفاء منابع المعرفـة عـنهم حتـى لا يستطيعوا القيام بتحقيق التقدم فى اوطانهم . وليس غريباً ان نسمع عن إغلاق أقسام متخصصة فى مجال العلوم الطبيعية بالجامعات الأمريكية امام العرب ان النجاح فى القضاء على هذا التحـدى يحتـاج لتـضافر الجهـود الحكومية مع الجهود الشعبية على مستوى الدولة الواحدة من ناحية وعلى مستوى القارة الإفريقية مـن ناحيـة أخرى ، ولعل الإتحاد الإفريقى كتنظيم قارى حل محل منظمة الوحدة الأفريقيةبهذا الدور ويتمكن مـن تحقيـق التكامل الإقتصادى الإقليمى ثم القارى على النحو الذى رسمته معاهدة أبوجا وإعتمده القانون التأسيسى للإتحـاد بل حث على الإسراع فى تنفيذه . ان الإتحاد الأفريقي بما يحويه من مؤسسات مالية كصندوق النقـد الأفريقـى والبنك المركزى الأفريقى وبنك الإستثمار الأفريقى ، كذلك أيضاً بما يحويه من لجان فنيـه كلجنـة الإقتـصاد الريفى ولجنة البيئة وغير ذلك من اللجان المتخصصة قد يتمكن من تحسين مستوى التنمية على مستوى القـارة من خلال تحقيق التوسع فى السوق الأفريقى والنفاذ للأسواق الدولية ، كذلك ايضاً من خلال التخصص وتقـسيم العمل والإنتاج على المستوى الكبير Mass production من خلال التنسيق فيما بين دول القارة .

وأخيراً فان زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى مقروناً بالعداله فى توزيع الدخل من شأنه ان يؤثر بالإيجاب فى قيمة دليل التعليم ودليل الصحة بما يرفع من مستوى دليل التنمية البشرية .

هوامش البحث

1. حسب تقسيم البنك الدولى ، وقد اقتصرت الدراسة فى كثير من أجزائها على مصر – تونس – الجزائر – المغرب ، وذلك لعدم توافر بيانات منتظمة عن ليبيا
2. تختلف الجامعات الأهلية عن الجامعات الخاصة ، فالأولى تقوم على التبرعات ولاتستهدف تحقيق أرباح ، أما الثانية فهى مشروعات شبه تجارية تستهدف تحقيق الربح

المراجـــــع :-

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، تقرير التنمية البشرية 2003 ، نيويورك
- رمزي زكى ، 1993 **الليبرالية المتوحشة** (القاهرة : دار المستقبل العربي) .
- كريمة كريم ، جوده عبد الخالق (1997) **أساسيات التنمية الاقتصادية** (القاهرة : دار النهضة العربية)
- فؤاد مرسى ، 1990 **الرأسمالية تجدد نفـسها** سلسلة عالم المعرفة العـدد 147 (الكويـت : المجلـس الوطني للثقافة والفنون والآداب .

مراجع باللغة الإنجليزية :-

- Easterlin, Richard A. 2000 “ The Globalization of Human Development ” **Annals at American Academy of Political & Social Sience**, Vol . 570 Jule pp 32-49 .
- Mandela , Nelson 2000 The Challenges of the Next Century: The Globalization of Responsibility **New Perspectives Quarterly** , Winter pp 34-36 .
- Maramba, Petronella 1996,”Structural Adjustment Pragrams and Human Rights African Women” **Women’s International Network News** Vol. 22, No . 3 Summer, pp 20-21 .
- Moose, George E. 1996 “The Economic Sitution in Sub – Saharon Africa” U.S. **Department of State Diapach**, Vol. 7 No 33 pp 413-417 .
- Reimers, Fernando 1991 “ The Role of Organization and Politics in Government Financing of Education ” **Comparative Education** Vol 27 No. 1 pp 35-52 .
- UN Chroical 1996 “ Enhancing Support Tor African Development **United Nations Chronicale** Vol. 33, No .2 pp 6-10 .
- Wakhweya, Angela M. 1995 Structural Adjustmet and Health **British Medical Journal** Vol. 3/ No. 6997 pp 71-73 .
- World Bank 2000 World Develppment Reports 2000/2001 Attacking Poverty (Washington D.C. 2000) .
- World Bank 2002 Africa Development Indicaters 2002 Washington D.C. .
- Internutional Monetary Fund 2002 Direction of Trade Statistics Year Book . Washington D.C..

ملحق رقم (1)

جدول رقم (1)

حالة التنمية البشرية في دول شمال أفريقيا عام 2001

اسم الدولة	الترتيب حسب التنمية البشرية لعام 2003	متوسط العمر المتوقع عند الولادة بالأعوام	نسبة الأمية لدى البالغين % من عمر 15 عام فما فوق	مجموع نسب الالتحاق الإجمالية بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي %	الناتج المحلى الإجمالي للفرد (معدل القوة الشرائية للدولار الأمريكي $)	دليل متوسط العمر المتوقع	دليل التعليم	دليل الناتج المحلى الإجمالي	قيمة دليل التنمية البشرية
ليبيا	61	72.4	80.8	89	7570	0.79	0.84	0.72	0.783
تونس	91	72.5	72.1	76	6390	0.79	0.73	0.69	0.740
الجزائر	107	69.2	67.8	71	6090	0.74	0.69	0.69	0.704
مصر	120	68.3	56.1	76	3520	0.72	0.63	0.59	0.648
المغرب	126	68.1	49.8	51	3600	0.72	0.50	0.60	0.606
تنمية بشرية متوسطة	-	67	78.1	64	4053	0.70	0.74	0.62	0.684
تنمية بشرية مرتفعة	-	77.1	-	89	23135	0.87	0.91	0.91	0.908

- يحتوى الدليل على ترتيب لعدد 175 دولة .

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية للعام 2003 (نيويورك ، 2003)

جدول رقم (2)
هيكل التجارة في دول شمال أفريقيا
عامي 1990 ، 2001

الدول بحسب ترتيبها فى دليل التنمية البشرية	الواردات % من الناتج المحلى		الصادرات من السلع والخدمات % من الناتج الإجمالى		الصادرات من المواد الأولية % من الصادرات السلعية		الصادرات من المواد المصنعة % من الصادرات		الصادرات من المواد عالية التقنية % من الصادرات المصنعة		معدل التجارة
	1990	2001	1990	2001	1990	2001	1990	2001	1990	2001	1990
ليبيا	31	15	40	36	95	-	5	-	5	-	82
تونس	51	52	44	48	31	23	69	77	2	3	82
الجزائر	25	21	23	37	97	98	3	2	صفر	4	59
مصر	33	23	20	18	57	60	42	33	صفر	1	47
المغرب	32	36	26	30	48	36	52	64	صفر	11	111
تنمية بشرية متوسطة	19	27	20	29	-	-	48	58	5	19	-
تنمية بشرية مرتفعة	20	24	20	24	19	16	79	82	18	24	-

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، تقرير التنمية البشرية للعام 2003 (نيويورك ، 2003) ص 288 – 289

جدول رقم (3)

إتجاهات دليل التنمية البشرية 1975 – 2001

الدولة / السنة	1975	1980	1985	1990	1995	2001
ليبيا	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**0.784**
تونس	**0.514**	**0.572**	**0.620**	**0.654**	**0.693**	**0.740**
الجزائر	**0.510**	**0.559**	**0.609**	**0.648**	**0.668**	**0.704**
مصر	**0.433**	**0.480**	**0.530**	**0.572**	**0.605**	**0.648**
المغرب	**0.427**	**0.472**	**0.506**	**0.538**	**0.567**	**0.606**

" تعنى غير متاح

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية للعام 2003 (نيويـورك ، 2003) ص ص 242 – 243

ملحق رقم (2)

طريقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حساب دليل التنمية البشرية

يعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي NNPD في حسابه لدليل التنمية البشرية علـى ثلاثـة مؤشـرات فرعية متساوية في أوزانها الترجيحية هي دليل العمر المتوقع ، دليل التعليم ، دليل الناتج المحلى الإجمالي وبالتالي فإن دليل التنمية البشرية = $^1/_3$ دليل العمر المتوقع + $^1/_3$دليل التعليم + $^1/_3$دليل الناتج المحلى الإجمالي ولحساب قيمة هذه المؤشرات الفرعية يعتمد البرنامج على الطرائق التالية :

أولاً : بالنسبة لدليل العمر المتوقع ، وهو دليل لقياس الجهود النسبية التي تبذلها دولة ما للعمر المتوقـع عنـد الولادة ويعتمد هذا الدليل على معلمتين أساسيتين للحد الأقصى والحد الأدنى للعمر ويتم حسابه على النحو التالي :

العمر المتوقع عند الميلاد - معلمة الحد الأدنى للعمر وتساوى 25

دليل العمر المتوقع = ------------------------------------

معلمة الحد الأقصى للعمر وتساوى 85 – معلمة الحد الأدنى للعمر وتساوى 25

= قيمة تتراوح ما بين الصفر والواحد الصحيح

فإذا كانت قيمة البسط مساوية لقيمة المقام فان خارج القسمة سوف تكون قيمته واحد صـحيح ، وهـى حالة تتحقق عندما يكون العمر المتوقع عند الميلاد مساوياً لمعلمة الحد الأقصى للعمر .

ثانياً : بالنسبة لدليل التعليم ، وهو بدوره يتكون من مؤشرين فرعيين هما دليل إلمام البالغين بالقراءة والكتابـة ودليل إجمالي نسب الالتحاق وللأول وزن نسبى بمقدار $^2/_3$والثانى بمقدار $^1/_3$ وعلى ذلك فان دليل التعليم يأخذ الصيغة التالية : $^2/_3$ دليل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة + $^1/_3$ دليل إجمالي نسب الالتحاق

نسبة إلمام البالغين بالقراءة والكتابة من إجمالى عدد البالغين - صفر

دليل إلمام القراءة والكتابة = ---------------------------------

100 – صفر

نسب الالتحاق بالتعليم في مختلف المجموعات العمرية - صفر

دليل إجمالي نسب الالتحاق = ------------------------------

100 – صفر

أما دليل الناتج المحلى الإجمالي ، فيعتمد على فكرة المنفعة الحدية للنقود ومعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي

اللوغاريتم الطبيعي لقيمة متوسط نصيب الفرد طبقاً لتعادل القوة الشرائية – اللوغاريتم الطبيعي للعدد 100 بالأساس 10 بعد تعديلها بما يعكس انخفاض المنفعة الحرية إذا كانت هذه القيمة أعلى من الحد الأدنى

--

اللوغاريتم الطبيعي لمتوسط نصيب الفرد من الناتج على المستوى العالمى – اللوغاريتم الطبيعي للعدد 100 بالأساس 10 بعد تعديلها بما يعكس انخفاض المنفعة بالأساس 10 الحدية

لمزيد من التفاصيل والأمثلة لحساب دليل التنمية البشرية يمكن مراجعة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام 2003 (نيويورك ، 2003) ص 341 كذلك أيضاً أنظر شرح هذا الدليل في كريمة كريم ، جوده عبد الخالق ، أساسيات التنمية الاقتصادية - 1997 – القاهرة : دار النهضة العربية – ص ص 32 – 35 .